

الجامعة المستنصرية
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

التوازن الاقتصادي العام في النظام الاقتصادي الوضعي والنظام الاقتصادي الإسلامي

اطروحة تقدمت بها

سلام عبد الكريم مهدي آل سمير

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة بغداد كجزء من متطلبات
نيل درجة دكتوراه فلسفة في الاقتصاد

بإشراف

الأستاذ الدكتور

تقي عبد سالم العاني

بغداد

كانون الأول 2006

ذو الحجة 1427 هـ

ملخص الأطروحة

يعد التوازن الاقتصادي العام هاجساً فكرياً أزهياً لمقرري السياسة الاقتصادية في دول العالم، وكان وما يزال كغيره من الموضوعات لا ينفك أن يكون وجهاً من الأيديولوجية الاقتصادية القائمة في ذلك المجتمع، ومن ثم فهو انعكاس للفلسفة السائدة في ذلك المجتمع على وفق رؤى صانع القرار وآلياته، ويعد التوازن الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي جزءاً من توازن عام يكفله نظام حياتي متكامل في ظل الدين الإسلامي، ومن ثم فإن جزئيات التوازن الاقتصادي على وفق الأسواق المختلفة: سوق السلع، والسوق النقدية، وسوق العمل، ستعمل معاً، وكلاً على حدة للوصول إلى مستوى التوازن في ظل ثوابت الشريعة الإسلامية التي تحدد اصلاً عملية صنع القرار الاقتصادي الإسلامي.

وتبرز أهمية البحث في تسليط الضوء على كينونة الفكر الاقتصادي الإسلامي وخصوصيته وفي شموليته لكل الأطر النظرية لواقع العملية الاقتصادية في ظل مجتمع إسلامي تحكمه ضوابط الشريعة واحكامها، وبدل هذا الأمر على أن هذا الفكر لا يتصف بالقصور- كما يحلو للبعض أن يدعي- ، بل وأنه قادر على المواكبة والملاءمة والمواءمة مع متطلبات الحياة العصرية، وله صفة الاستدامة والاستمرارية ، وذلك امر ينطلق من الارضية الفكرية التي يمدّها به الدين الإسلامي الحنيف واحكامه عن طريق القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، ثم الارث الفذ للائمة الأطهار (عليهم السلام) والعلماء الاطهار (رضي الله عنهم اجمعين).

بدأت الرسالة بعرض مفاهيمي لمصطلح التوازن الاقتصادي من خلال استعراض المفهوم في كل من المنظور الوضعي والمنظور الإسلامي عن طريق بيان الأسس الفكرية التي أستند عليها كل من المنظورين في بنائه المفاهيمي لمصطلح التوازن (الفصل الأول)، ثم تم توضيح أولى المجالات الاقتصادية (التوازن السلعي) من خلال شرح منظوري الاقتصاد الوضعي والإسلامي لنظرية الإستهلاك والتوازن في سوق السلع والخدمات من خلال عرض دالة الإستهلاك وشرحها وخصوصيتها في ظل المنظورين الوضعي الإسلامي، ولما لهذه الدالة من خصوصية في توجيه الإستهلاك ونمطه على ضوء المنظور السائد في المجتمع، وكيفية الوصول إلى تحقيق التوازن ضمن السوق (الفصل الثاني)، وتلى ذلك شرح التوازن في السوق النقدية عن طريق عرض الاستثمار

وموقف الفكرين الوضعي والإسلامي مروراً بالطلب على النقود وعرضها وآلية الاستثمار والادخار، وموقف المنظرين الوضعي والإسلامي من ذلك (الفصل الثالث)، وأخيراً تناولت الباحثة التوازن في سوق العمل عن طريق عرض العمل وطلبه، وأثر ذلك فيما بعد على تكوين الدورات الاقتصادية، وكيفية الانطلاق نحو فهم مسببات حدوث الدورات الاقتصادية، والأزمات التي تصيب الاقتصاد الوضعي وموقف الاقتصاد الإسلامي منها (الفصل الرابع)، وفي ضوء ذلك، واستناداً لما تم ذكره، توصلت الباحثة إلى عدد من النتائج الفكرية التي تثبت فرضية البحث الذي انطلقت منها الباحثة في أطروحتها هذه.